

«الإمارات تستعرض مستقبل التكنولوجيا الرقمية المالية في منتدى «بو آو»



أكد أحمد بن علي محمد الصايغ وزير دولة رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي أن «دولة الإمارات وجمهورية الصين الشعبية أرسنا أسساً متينة من الاحترام العميق والثقة السياسية والدعم المتبادل على مدى العقود الماضية حيث تعمل حكومتا البلدين الصديقين والمؤسسات الإماراتية معاً ضمن أنشطة ومشاريع مشتركة تهدف إلى تعزيز اقتصاداتنا وزيادة رفاهية مجتمعاتنا إضافة إلى تعزيز مبادرة الحزام والطريق

وقال خلال مشاركته في أعمال منتدى «بو آو» الآسيوي السنوي 2021 إن الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس شي جين بينغ إلى دولة الإمارات في عام 2018 ومن ثم زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى الصين في عام 2019 أسهمت في إرساء شراكة أقوى وأتاحت الفرصة أمام مجالات جديدة للتعاون بين البلدين، بما في ذلك مجالات الابتكار والتكنولوجيا والخدمات المالية والتعليم والأمن الغذائي وأمن الطاقة والرعاية الصحية وتغير المناخ وغيرها من القطاعات الحيوية

وهنا الصايغ بان كي مون رئيس منتدى «بو آو» للمؤتمر الآسيوي السنوي وزوو شياو شوان نائب رئيس المنتدى

بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمنتدى هذا العام والذي يعد إنجازاً تاريخياً وشهادة على الأهمية الكبيرة لمنتدى «بو.أو» الآسيوي في دعم النمو الآسيوي وتعزيز العولمة على مر السنين

الابتكار الرقمي

واستعرض رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي دور احتياجات المستهلك المتغيرة والتكنولوجيا الرقمية والتعاملات العابرة للحدود في تغيير القطاعات الاقتصادية والمالية في جميع أنحاء العالم في ظل التبنى المتسارع لحلول الابتكار الرقمي لكون القطاعات كافة باتت تتبنى وتتقبل التطورات التكنولوجية وتحرص على دمج الرقمنة في كافة الجوانب الرئيسية لاقتصاداتها وحياتها

وقال إن صناع السياسات والبنوك المركزية والجهات التنظيمية يستخدمون أدوارهم كمحفزين وداعمين من أجل زيادة الابتكار الرقمي ورفع قابلية التشغيل البيئي وتحقيق التكامل ضمن الأنشطة العابرة للحدود، وها هي العملات الرقمية والمدفوعات الرقمية اليوم تحظى بالصدارة

العملات الرقمية

وأضاف الصايغ إن العملات الرقمية تعتبر ابتكاراً جديداً واعداً يمكن أن يلبي الاحتياجات المختلفة، بما في ذلك زيادة الشمول المالي وتقديم خدمات أفضل للأفراد غير المتعاملين مع البنوك حتى الآن وتسهيل التدفقات التجارية عبر الحدود.. مشيراً إلى أنه يمكن اعتماد العملات الرقمية على نطاق واسع في التجزئة للبنوك المركزية ومدفوعات الجملة والمدفوعات ذات القيمة الكبيرة؛ والعملات المستقرة، والتي تصدر عن رواد القطاع الخاص والتي تتبناها شبكة عملائهم

وأوضح الصايغ أنه يمكن للعملات الرقمية بالتجزئة للبنوك المركزية تعزيز الترابط ضمن الاقتصادات السيادية، ما يعود بالنفع على القطاعين العام والخاص، ومحلياً يمكن لهذه العملات أن تساعد في تعزيز اقتصاد غير نقدي وانتقال السياسة النقدية نحو نموذج أكثر كفاءة

وأشار أحمد بن علي الصايغ إلى أن إحدى المزايا الرئيسية للعملات الرقمية للبنوك المركزية تتمثل في دعم المدفوعات العابرة للحدود بشكل أسرع وأكثر أماناً، ما قد يسهل التجارة عبر الحدود بشكل أكثر كفاءةً، مضيفاً أنه عندما ننظر إلى التطور الرقمي والابتكار المالي، لا شك في أن آسيا – وتحديداً الصين – كانت في الطليعة بدءاً من مرحلة التطوير إلى مراحل التنفيذ

ونوه بمبادرة عملة «الرمبيني» الرقمية التي أطلقها بنك الشعب الصيني وقال إنها تعد خطوة واعدة، وستنتج عن إطلاقها مرحلة التجارب بيانات جيدة ورؤى مفيدة حول كيفية تأثير العملات الرقمية بالتجزئة للبنوك على الاقتصاد عملياً

جسر العملات الرقمية

ولفت الصايغ إلى أنه على صعيد العملات الرقمية للبنك المركزي لمدفوعات التجزئة فقد انضم مصرف الإمارات المركزي إلى بنك الشعب الصيني وهيئة النقد في هونج كونج وبنك تايلاند في مشروع يعرف باسم مشروع جسر

وذلك لاستكشاف استخدام تقنية البلوك شين لدعم المدفوعات «m-CBDC» العملات الرقمية للبنوك المركزية المتعدد متعددة العملات عبر الحدود في الوقت الفعلي.. مشيراً إلى ترقب نتائج هذه المبادرة وتأثيرها على تحويل الأموال عبر الحدود وتسوية التجارة الدولية ومعاملات أسواق رأس المال في المستقبل القريب

وقال الصايغ إن العملات المستقرة يمكن ان تلعب دوراً كعملة رقمية أخرى في إشراك من لا يتعاملون مع البنوك في من فيسبوك لا يزال في مراحله الأولى إلا أنه Diem النظام المالي وتوسيع الشمول المالي. وعلى الرغم من أن مشروع بمجرد أن يصبح المشروع جاهزاً، فقد يوفر جسراً للسلطات القضائية التي لا تزال البنوك المركزية فيها تستكشف عملات البنوك المركزية الرقمية، وأضاف أنه من المرجح أن تطلب الجهات التنظيمية مزيداً من الشفافية وتطبيق معايير حوكمة بشكل أفضل من قبل الجهات المصدرة للعملات المستقرة، وذلك قبل أن يتم استخدام هذه العملة الرقمية ضمن سلطاتهم القضائية، لذلك يجب عدم السماح للمخاطر المحتملة التي تترتب على العملات المستقرة بالمساس بسلامة الأنظمة المالية وبيئات العمل

وذكر أن العملات الرقمية ستخضع للمزيد من التنظيم بما يمكنها من مواصلة الاندماج في النظام المالي العالمي. وعلى المدى المتوسط، نتوقع تطبيق المزيد من الإجراءات الوقائية على العملات الرقمية، والتي تتجاوز نطاق التركيز الحالي على تشديد الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مخاطر حماية المستثمر

وقال «إن طرح الأوراق المالية الرقمية ينطوي على مخاطر حماية المستثمر ذاتها التي قد تترتب على أي نوع آخر من إصدارات الأوراق المالية وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط أصبح الابتكار المالي أحد عوامل التمكين الرئيسية لجهود «التنوع الاقتصادي وخصوصاً في ضوء التركيبة السكانية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وتطرق الصايغ خلال كلمته إلى أن عدد سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يبلغ نحو 450 مليون نسمة، فيما يقل عُمر حوالي نصف السكان عن 25 عاماً، لذلك فإن فئة الشباب تمثل سوقاً جذابة وسريعة النمو كونهم أوائل متبني التكنولوجيا. لكن مع ذلك علينا أن لا ننسى أن ما يقرب نصف هؤلاء الفئة لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية أو يصلون لهذه الخدمات بصعوبة

وأضاف أن هذا يمثل فرصة كبيرة لتزويد أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمزيد من الخيارات المالية والمصرفية بما في ذلك الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية. وذلك أيضاً فرصة لتقديم حلول مصرفية رقمية للأسواق التي تندر فيها فروع البنوك الفعلية أو يصعب الوصول إليها

وقال الصايغ إن سوق أبوظبي العالمي، الذي يحظى بموقع استراتيجي في عاصمة دولة الإمارات وضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنشئ في عام 2015 لتوفير بيئة عمل متطورة تدعم المؤسسات المالية في أبوظبي وتدعم تطوير الحلول المالية المبتكرة لتلبية الاحتياجات المالية المتطورة في المنطقة

وأضاف أن سوق أبوظبي العالمي يواصل العمل مع الجهات الصينية الرئيسية والشركات المملوكة للدولة والمؤسسات المالية في الصين لتسهيل الأنشطة العابرة للحدود وتعزيز التعاون الاستثماري والتنظيمي بين أبوظبي والصين لدعم مبادرة الحزام والطريق

وأوضح أنه خلال السنوات الأخيرة عملنا بشكل مستمر على تعزيز تعاوننا التنظيمي وتطوير مبادرات التكنولوجيا المالية في كلا السوقين. وإننا نتطلع إلى استمرار هذا التعاون وإيجاد مجالات التعاون المشتركة، كالمدفوعات الرقمية وإدارة الأصول والذكاء الاصطناعي والتمويل المستدام والأصول الرقمية والعملات الرقمية ورأس المال الاستثماري، وأشار إلى أن سوق أبوظبي العالمي يعمل دائماً على بحث المبادرات التي تمكن الشركات من إصدار أوراق مالية رقمية في سلطات قضائية متعددة في آن واحد، وذلك مع الامتثال للقوانين والمتطلبات المحلية. وبهذا، ستتاح للشركات الاستفادة بشكل أكبر من رؤوس الأموال في جميع أنحاء العالم، لافتاً إلى أن «سوق أبوظبي العالمي استثمار في إثبات مفهوم التكنولوجيا التنظيمية لمساعدة قطاع الأصول الافتراضية في سلطتنا القضائية وذلك لتحقيق الامتثال التنظيمي والحفاظ على أعلى مستوى من الثقة والأمان للعملاء».

وقال «إننا على يقين من أن العملات الرقمية سيكون لها أثر إيجابي على القطاع المالي وعلى الاقتصاد، حيث ستتيح الوصول إلى الخدمات المالية وتسهل التجارة عبر الحدود. ومع ذلك، لا يمكن الحصول على هذه الفوائد بالكامل إلا بعد».

(وام)